القيد المزدوج

تقوم نظرية القيد المزدوج علي افتراض أساسي إن لكل عملية مالية طرفان أو اكثر احدهما مدين والأخر دائن هذا الأساس يؤدي الي توازن العمليات الحسابية والمحاسبية ويعتمد نظام القيد المزدوج علي مسك دفاتر من أهمها اليومية العامة التي تثبت بها القيود والأستاذ العام والمساعد والتحليلي التي ترحل اليها القيود ولأهمية الأستاذ العام تسمي بعض المنظومات المحاسبية باسم الأستاذ العام .

كيفية اعداد قيود اليومية للذين ليست لديهم الخبرة العملية

1- فرز المعاملات لتحديد تلك المعاملات القابلة للقياس النقدي وتحديد قيمتها فبدون تحديد قيمة المعاملة لا يمكن إجراء قيد اليومية
2- تحديد الطرف أو الأطراف المدينة والطرف أو الأطراف الدائنة ويعبلا عن هذه الأطراف باسم مسميات الحسابات المتأثرة بالمعاملة أي تحديد الحسابات المدينة والحسابات الدائنة
3- إثبات قيد اليومية في اليومية العامة وترحيله إلي الأستاذ العام والمساعد وغيره من الدفاتر المحاسبية

أهمية القيد المزدوج فى النظام المحاسبى الحكومى

تعتمد القرارات الحكومية علي توفر مجموعة من البيانات والإحصاءات وبعض البيانات يتم استخراجها من النظام المحاسبي خاصة بيانات الانفاق والايرادات وتقارير الانفاق والتجاوز والوفر لهذا فتطبيق نظام القيد المزدوج في النظام المحاسبي الحكومي امر بالغ الأهمية حيث إنه يوفر البيانات المطلوبة في الوقت والدقة اللازمتين.

وأهم مزايا القيد المزدوج فى النظام المحاسبى الحكومى:

1- تسجيل كافة المعاملات خاصة عند اتباع منظومة حسابات آلية حيث ان كافة المعاملات ستكون مرتبطة بهذا النظام من تحديد البند الذي يتم الانفاق عليه الي تحرير الصك
2- كثير من الأخطاء التي كانت تحدث في ظل عدم استخدام القيد المزدوج ستختفي
3- توثيق لكافة الأحداث والأمور المالية والمستحقات بحيث لا يمكن التلاعب بها
4- المساعدة في اعداد التقارير في الوقت المناسب وبالدقة اللازمة

5- استخدام القيد المزدوج يسهل التحول الي أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية

((ختاما لا توجد محاسبة بدون نظام القيد المزدوج والأستاذ العام فلا يوجد نظام اسمه القيد المفرد حيث لا أساس علمي له ولا نظري له))